

اعلان

صادر عن دائرة تسجيل جرش

الى محتار واهالي قرية ام ومانة .
ليكن معلوماً لديكم بأنه وفقاً لاحكام المادتين ١٣ و ١٤ من نظام تسوية الاراضي رقم (١) لعام ١٩٤٢ يعتبر سجل الاموال غير المنقولة العائد لقرينكم بأنه قد فتح في دائرة تسجيل جرش في يوم السبت الموافق الثاني والعشرين من شهر نيسان لسنة ١٩٥٠ . وعليه ابلغكم بهذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة عائدة لكم بالقرية المذكورة في دائرة تسجيل جرش خلال خمس سنوات من التاريخ المبين بتمه فان رسوم التسجيل الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال غير المنقولة ستعصب مضاعفة عند تسجيلها .

مأمور تسجيل جرش

وكالات الوزراء

للتاسعة: سفر معالي محمد باشا الشريفي وزير الخارجية ومعالي سليمان باشا السكر وزير المالية والاقتصاد لحضور جلسات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي فوزي باشا الملقى وزير الدفاع وكالة وزارة الخارجية ومعالي احمد بك طوقان وزير الاشغال العامة والانشاء والتعمير وكالة وزارة المالية والاقتصاد .

تصحيح اخطاء

١- نشر لقطا في الصفحة ١٩٩ من الجريدة الرسمية رقم ١٠١٩٩ ان السيد صبيح فؤاد المهدي عين لوظيفة مباح من الدرجة السابعة والصورات (من الدرجة الثامنة) .
٢- تستبدل الجملة الواردة في المادة الثانية من نظام المائت رقم ٢ لسنة ١٩٤٩ والمنشور في الصفحة ٣٠٠ من العدد ٩٩٦ من الجريدة الرسمية بالجملة التالية :
" تعدل الفقرات من (أ) الى (د) من المادة السابعة من نظام المائت رقم ١ لسنة ١٩٤٤ كما يلي ،

٣- تستبدل الجملة الواردة في المادة الثانية من نظام المائت رقم ٢ لسنة ١٩٤٩ والمنشور في الصفحة ٣٠٠ من العدد ٩٩٦ من الجريدة الرسمية بالجملة التالية :
" تعدل الفقرات من (أ) الى (د) من المادة السابعة من نظام المائت رقم ١ لسنة ١٩٤٤ كما يلي ،

٤- تستبدل الجملة الواردة في المادة الثانية من نظام المائت رقم ٢ لسنة ١٩٤٩ والمنشور في الصفحة ٣٠٠ من العدد ٩٩٦ من الجريدة الرسمية بالجملة التالية :
" تعدل الفقرات من (أ) الى (د) من المادة السابعة من نظام المائت رقم ١ لسنة ١٩٤٤ كما يلي ،

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

مات : يوم الخميس في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٩ الموافق ١ حزيران - ١٩٥٠ العدد ١٠٢٥

الفهرس

الرجوع	صفحة
المرقم (٥) لسنة ١٩٥٠ (صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)	٣٣٢
المرقم (٦) لسنة ١٩٥٠ (صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩)	٣٣٢
المجلس الاقتصادي الاعلى	٣٣٢
الجنسية الاردنية	٣٣٣
لجنة تنظيم المدن الفرعية	٣٣٣
تطبيق قانون تنظيم المدن	٣٣٣
نظام رقم ٤ لسنة ١٩٥٠	٣٣٣
اعلان رقم ٥	٣٣٣
قانون المجلس المحلي رقم ٣٦ لسنة ١٩٤١ (نظام صادر من مجلس قنيطرة المحلي بمقتضى المادة التاسعة)	٣٣٤ - ٣٣٥
شؤون الطيران المدني	٣٣٩
الوظائف	٣٤٠
الاستلاك	٣٤٠
تطبيق قانون ضريبة الاراضي	٣٤٠ - ٣٤٣
الاعلانات	٣٤٣
تصحيح خطأ مطبعي	٣٤٣

المطبعة الوطنية - عمان

هكذا من الأصل

الرسوم

صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على جمال بك طوقان بوسام الاستقلال من الدرجة الاولى وعلى القانم راضي بك عناب بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثانية .

امر رقم (٥) لسنة ١٩٥٠

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٩

عملا بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بتأليف لجنة وزارية من اصحاب المعالي وزير الداخلية ووزير العدلية ووزير المالية والاقتصاد للبت في قضايا التموين السابقة التي ما زالت تحت النظر ولتلاء كل ما يتعلق بها .

١٩٥٠ - ٥ - ٢٠

رئيس الوزراء
سميد المفتي

امر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٥٠

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى احكام المادة الرابعة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ اقر رفع القيود المفروضة على الاموال المودعة باسم لجنتي البتيم العربي في القدس وجبيل في فروع البنك العربي وبنك الامة العربية والبنك العماني في المملكة الاردنية الهاشمية بغفتها ، ويعتبر ما جاء في امر الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ متعلقاً بهاتين اللجنتين ملغى .

١٩٥٠ - ٥ - ٢٣

رئيس الوزراء
سميد المفتي

المجلس الاقتصادي الاعلى

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ - ٥ - ١٩٥٠ تأليف مجلس اقتصادي اعلى في البلاد من الذوات الآتية ذكروهم :

معالي وزير المالية والاقتصاد
معالي وزير التجارة والملاحة
وكيل وزارة الزراعة
وكيل وزارة التجارة والملاحة
مدير البنك العماني
مدير البنك العربي
رئيس غرفة التجارة في عمان
رئيس غرفة التجارة في القدس

الجنسية الاردنية

- ١- قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ - ٥ - ١٩٥٠ السماح للدمو مصطفى محمد البارودي بالتخلي عن جنسته الاردنية ليجنس بالجنسية السورية .
- ٢- قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة بتاريخ ١١ - ٥ - ١٩٥٠ الموافقة على منح السيد مهدي عبيد القحمان من الرولة الجنسية الاردنية بالجنس .

لجنة تنظيم المدن الفرعية

وافق فخامة رئيس الوزراء على تعيين السيد حسن غالب المغربي وعودة الله اليراهيم عضوين في لجنة تنظيم المدن الفرعية في المرق .

تطبيق قانون تنظيم المدن

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٢١ بتاريخ ١ - ٥ - ١٩٥٠ التضمن الموافقة على اعتبار مدينة الكرك تابعة لتنظيم المدن بالمعنى المقصود في قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣ .

نظام رقم ٤ لسنة ١٩٥٠

عملا بالصلاحيات المخولة الي بموجب المادتين ١٧ و ١٩ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ ، وبالنظر لظهور امراض بمرض الحى القلاعية في قضائي عمان والسلط واعتبارهما موبوتين بالمرض فالي أمر بوضع النظام الآتي موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

- ١- يمنع نقل المواشي من الضفة الشرقية في المملكة الاردنية الهاشمية الى الضفة الغربية وبالعكس .
- ٢- يمنع أيضاً نقل جلود الابقار والجمال وعلفها وزيلها من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية .

وزير الزراعة
راغب النشاشيبي

اعلان رقم ٥

عملا بالصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٧ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ وبالنظر لظهور اجابات بمرض الحى القلاعية بين مواشي قضائي السلط وعمان ، فالي اعلان ان هذين القضائين موبوتين بمرض الحى القلاعية .

وزير الزراعة
راغب النشاشيبي

١٩٥٠ - ٥ - ١٠

هذا من الأصل

(قانون المجالس المحلية رقم ٣٦ لسنة ١٩٤١)

(نظام صادر عن مجلس قلبية المحلى بمقتضى المادة التاسعة)

ان مجلس قلبية المحلى استناداً الى الصلاحية الممنوحة له في ائادة التاسعة من قانون المجالس المحلية لسنة ١٩٤١ وبعد اخذ موافقة متصرف لواء نابلس قد اصدر النظام التالي :-

قسم النظام :- المادة الاولى - يطلق على هذا النظام اسم نظام (مشروع مياه) قلبية لسنة ١٩٥٠ .
تفسير اصطلاحات - المادة الثانية :- يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دللت القرينة على غير ذلك -

تعني عبارة « منطقة المجلس » منطقة مجلس قلبية المحلى و « هيئة المجلس » هيئة مجلس قلبية المحلى و « المجلس المحلي » مجلس قلبية المحلى و « رئيس المجلس » رئيس مجلس قلبية المحلى .

وتنصرف لفظة « الوصلة » الى الانبوب المتد من انابيب المياه الرئيسية المائدة لهيئة المجلس حتى دورة المياه ، وتشمل العداد وجميع المحابس والصمامات والصناديق السطحية وعروة عداد المياه ، المستعملة او التي يراد استعمالها في توريد المياه من قبل هيئة المجلس او فيما يتعلق بذلك .

وتفيد عبارة « رسم الوصل » الذي يقرره اللجنة بموافقة متصرف اللواء ، من اجل تركيب الوصلة .
ويراد بلفظة « التأمين » المبلغ الذي يقرره المجلس ، بموافقة متصرف اللواء ويدفعه المشترك مقدماً ، لضمان دفع رسم المياه و/او اجرة العداد .

وتعني عبارة « الماء المخصص للشؤون المنزلية » الماء الذي يستهلكه الانسان ، او يستعمل لتسل ادوات البيت وللشطف والتنظيف ، ولكنها لا تشمل المياه التي تستعمل للايقار او الحمول او غسل المركبات او المحركات او الآلات البخارية او السكك الحديدية ، او ليدقة الابنية العمومية او توتيتها ، او لتشغيل الماكينات والآلات ، او لاية حرق او صناعة او متجر مما كانت نوعه ، او لسقي الحدائق بواسطة الحفريات ، او الخراطيم ، او الانابيب ، او ما شابه ذلك من الاجهزة ، او للتوافير (الشاذورات) او الحمامات العمومية او اماكن التسلل او لاي غرض من اغراض الزينة مما كانت .

وتنصرف لفظة « العداد » الى الجهاز الذي يركب في العقار لقياس وضبط كمية المياه التي تسحب من انشعاقات مشروع المياه الى ذلك العقار .

وتفيد عبارة « اجرة العداد » الاجرة التي يقررها المجلس ، بموافقة متصرف اللواء لاستعمال العداد الذي يخصص للمجلس .

وتنصرف لفظة « المالك » فيما يتعلق بأي عقار ، الى الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار او ريع ذلك العقار سواء اكان ذلك لحسابه الخاص ام بصفته وكيلاً عن شخص آخر ، او فيما او وصياً عليه ، او الى الشخص الذي يتقاضى بدل الاجار او الريع المذكور فيما لو اجر العقار ، سواء اكان ذلك الشخص متصرفاً بالعقار او مالكة المعروف ام لم يكن ، وسواء اكان العقار مسجلاً ام لم يكن ، وتشمل ايضاً الشريك ومتولي الوقف .

واعني لفظة « العقار » الابنية والاراضي مما كان صنفها ، مسورة كانت ام غير مسورة ، منبأ عليها ام خالياً ، مبنية ام متروكة ، وتواء اكانت مخططة بها ام تدار بموجب سلطة قانونية ام لم تكن .

واعني عبارة « الهيئة العمومية » خففة او خففة قاذمة على انبوب او صمام او حنبوز او جهاز مما تشبهه او اى كية هيئة المجلس ويستعمل او ينوي استعماله لتوريد المياه للجمهور او فيما يتعلق بذلك ويكون ملك المجلس .
وتفيد عبارة « دورة المياه » الى جميع ما يخص مالك العقار من انابيب وصمامات وآبار (صهاريج)

وحفريات ووصلات وغير ذلك من الادوات ابتداء من العداد (ان كان ثمة عداد) وان لم يكن هناك عداد ، فابتداء من نهاية وصلة المجلس الكائنة ضمن حدود العقار المسحوبة اليه المياه او الذي يراد سحب المياه اليه من انشآت مشروع المياه .

وتفيد عبارة « المشترك » اى شخص مسجل لدى المجلس كمشترك لاختذ المياه وفقاً لاحكام هذا النظام .
وتعني عبارة « رسم المياه » الرسم الذي يقرره المجلس بموافقة متصرف اللواء ، ويستوفى من المشترك مقابل المياه التي تورده اليه .

وتنصرف عبارة « انشآت مشروع المياه » جميع الخزانات ، والاحواض ، والاغنية ، والآبار والصهاريج والانفاق والمصافي ، والانابيب الرئيسية ، والانابيب الفرعية ، والحفريات ، والصمامات ، والمضخات ، والمحركات ، والاجهزة ، وسائر الانشآت والادوات الاخرى المستعملة او انشأة لحزن المياه او نقلها او توزيعها او قياسها او تنظيمها والتي استعملت او انشأها المجلس او انشأت بالنيابة عنه وهي ملك له او التي يستعملها او ينشئها فيما بعد من اجل الغايات الآتفة الذكر .

ادارة انشاء مشروع المياه وتوريد المياه - المادة ٣ : يتولى المجلس العناية بانشاء مشروع المياه والمياه الموجودة فيها وادارتها والاعراف على توريد وتوزيع المياه .

صلاحية الدخول الى العقار - المادة ٤ : يجوز لاي موظف من موظفي المجلس مفوض حسب الاصول من المجلس ان يدخل الى اى عقار لفحص اى انبوب او وصلة او جهاز آخر من اجهزة المياه او لاصلاحه او ازالته وذلك في اى وقت بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة مساء وبعد اعطاء اشارة معقول بذلك ، وكل شخص يعترض او يعيق الموظف المذكور عن القيام بهذا الواجب يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في هذا النظام .
مه الانابيب - المادة ٥ : يجوز للمجلس ان يمد اى انبوب من انابيب المياه في اى طريق عام او مكان مخطط كطريق عام او يراد استعماله كذلك ، او ان يمد من الجانب الواحد منه الى الآخر او تحتها .

الحفريات العمومية - المادة ٦ : يحق للمجلس ان ينشيء حفريات عمومية في اى طريق عام او مكان عام .
قطع المياه - المادة ٧ : يحق للمجلس ، في اية حالة طارئة ، ان يقطع المياه الموردة من قبله بواسطة اى جهاز من اجهزة المياه او اية خففة عمومية ، او ان يمنع عن توريد المياه او ان يوقفها او يغير مجراها ، كلياً او جزئياً كلما رأى المجلس ذلك ضرورياً او ملائماً دون ان يحجب ذلك في المبالغ المستحقة له او التي تستحق له بمقتضى هذا النظام .

لتقديم الطلبات لتوريد المياه - المادة ٨ -

(١) يترتب على كل شخص يرغب في توريد المياه اليه ان يقدم باديء ذي بداه طلباً كتابياً بذلك الى المجلس على النموذج المعين في ذيل هذا النظام .

(٢) يعين المجلس عندئذ الشروط التي يمنح الطلب بموجبها في ذلك مقدار التأمين ، ورسم المياه ويجوز له ان يرفض توريد المياه اليه ان يتم تنفيذ الشروط ودفع التأمين .

(٣) حينئذ يستلم المجلس موافقة الطالب خطياً على الشروط المذكورة يسجل الطالب كمشترك المقود - المادة ٩ : يترتب على المشترك ان يعقد عقداً مع المجلس ، يشمل على الشروط التي يفرضها المجلس لتوريد المياه اليه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا النظام وان يدفع جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بذلك العقد .

وعمل اجهزة المياه - المادة ١٠ : حينئذ يسجل المجلس مشتركاً ، يتولى المالك على نفقته اقامة دورة المياه وتركيبها وصيانتها في حالة جيدة وفقاً للشروط المعينة وباعراف موظف من موظفي المجلس مفوضاً بذلك الشأن من المجلس .

ويطو اجهزة المياه - المادة ١١ : يقوم المجلس بوضع دورة المياه بالمواصفات الرئيسية ويدفع المالك رسم الوصل وجميع المصاريف الناشئة عن عملية الوصل ولا يجوز لاي شخص ان يفتح او يقفل انابيب او صمامات او ادوات الوصل او ان يثبت بها على اى وجه آخر مما كان السبب الذي يندرج به الا بتفويض من المجلس .

هكذا من المصل

التأمين - المادة ١٢ : يترتب على المشترك حالاً يسجل اسمه لدى المجلس ان يدفع التأمين المقرر الى أمين صندوق المجلس ويحق للمجلس ان يستوفي من التأمين المذكور أية رسوم أو غرامات أو تكاليف قد تستحق على المشترك بمقتضى هذا النظام .
تعيين حجم ونوع الأنايب - المادة ١٣ : يقرر المجلس حجم ونوع الأنايب التي تستعمل في دورة المياه والرحلة ، والمكان الملائم لادخال المياه منه الى العقار .
ترتيب العداد - المادة ١٤ :

(١) يجوز للمجلس في اي وقت من الاوقات ان يركب عداداً او اكثر في اي عقار تورد اليه المياه .
(٢) في الاحوال التي يركب فيها عداد ينظم المشترك بدفع اجرة العداد مقابل استعماله .
(٣) يكون العداد ملكاً للمجلس ويتولى المجلس حفظه في حالة جيدة .
العداد - المادة ١٥ : اذا ركب المجلس عداداً يقتضي ان يحفظ ذلك العداد في خزانة من الاحتت وان يكون لباب الخزانة مفتاحان يحفظ المشترك باحدهما ويبقى الثاني لدى الموظف المعين من قبل المجلس لتفتيش المياه ولا يحق للمشارك بانه حاة من الحالات ان يعيب بالعداد او ان ينقله من مكانه او يزيه ولا يجوز اجراء ذلك الا من قبل موظف مفوض معين من المجلس .

العبث بالعداد - المادة ١٦ : ان اي عبث يلحق بعداد المياه يعرض المشترك لقطع المياه عنه .
الرسوم الخ - المادة ١٧ : يعين المجلس بقرار يتخذه بقرينة بموافقة متصرف الدوا رسم البناء بالكيفية التي يراها ، واجرة العداد ومبلغ التأمين ورسم الوصل ورسم سقي المزروعات من اشجار خضار ومشاق وغير ذلك من الرسوم والمصاريف ويجوز تغيير هذه الرسوم والاجور والمبالغ من وقت الى آخر بالصورة الافة الذكر .
حساب رسم المياه - المادة ١٨ - (١) حيثما وكتب عداد تكون كمية المياه التي يطلب المشترك بدفع ثمنها هي الكمية التي يسجلها العداد .

(٢) اذا انتج ائتمس بان في عداد المياه خلا او بانه لم يسجل او قد لا يسجل الكمية الصحيحة للمياه المستهلكة او بانه يكسور او مطلوب تقدير رسوم المياه عن المدة التي كان العداد فيها معطوباً على اساس الكمية التي استهلكها المشترك خلال مدة تساوي تلك المدة من الفصل ذاته في السنة الماضية واذا كانت كمية المياه التي وردت خلال الفصل ذاته من السنة الماضية لم تحسب بواسطة عداد فتحسب كمية المياه اوردت وفقاً لقرار المجلس ويكون قراره بهذا الشأن نهائياً مبرماً .
(٣) في الاحوال التي لم يركب فيها عداد تستوفى فقة مقطوعة .

موعد الدفع - اادة ١٩ - (١) اذا لم يركب عداد في اي عقار يترتب على المشترك ان يدفع مقدماً دفع المصاريف المتحققة عن نصف السنة الثانية ويستحق دفع القبطين نصف السنويين في نيسان وايلول واذا كانت المياه الموردة الى المشترك تحسب بواسطة العداد فيقتضي عليه ان يدفع في آخر كل شهر رسم المياه التي استهلكها في ذلك الشهر مع اجرة العداد .

(٢) ارفع المبلغ الواجب دفعه عن انهاء التي تستعمل في انشاء بناء او في اية عملة من عمليات البناء يدفع بكامله الى المجلس حين اصدار رخصة البناء المتعلقة بذلك الانشاء او بعبارة البناء المذكورة الا اذا كانت المياه الموردة عنها تورد بواسطة عداد .

قطع الماء - التحلف عن الدفع او تغيير المياه او العبث بها - المادة ٢٠ : اذا حدث ان تخلف مشترك عن تسديد حاسبه خلال ثمانية ايام من تاريخ قبضته ببناء بالحيث ان تخلفه عن دفع قيمة المياه او سوء استعماله او عن ازالة اي منكره لاشعة عنها بعد قبضته لخطاراً كتابياً بذلك من رئيس المجلس يتعرض ذلك المشترك لقطع المياه عن عقاره ، ولا يجوز له ان يعاد وصل المياه بمطالبة الا بعد ان يسد كافة المبالغ المستحقة عليه او اصلاح اخطار المصارف ، ويقتضي عليه ، بالإضافة الى ذلك ، ان يدفع الرسم الذي يقرره المجلس بموافقة متصرف الدوا مقابل اعادة توريد المياه اليه مع تعاقب اعادة العمل . ويحق لأي شخص معين من قبل المجلس ان

يدخل الى اي عقار كهذا في اي وقت من الاوقات بين الساعة الثامنة صباحاً والسادسة مساءً ، دون اعطاه اشعار ، من اجل توقيف توريد المياه ، او قطعها او تحويلها .

الاعطاء من الرسوم - المادة ٢١ - يجوز للمجلس ان يقتضي من رسم المياه ، المدارس ، المساجد ، الكتاليس ، كما يجوز له ايضاً ان يقتضي من رسم المياه مؤسسات البر والاحسان كالمناياك (المؤنيس) والمستشفيات ، والتسكيات ، بشرط ان تكون مستعملة كلياً لافادة الحاجاج او قبول الرضى مجافاً .

حظر التركيب او التغيير دون اذن - المادة ٢٢ - لا يجوز لأي مشترك ، او لأي شخص يسكن في عقار المشترك ، او لأي شخص آخر ان يركب دورة المياه ، او ان يغير او يوسع او يعيب بأي دورة مياه وضعت او ركبت من قبل المجلس او يصنع منه ، الا بعد الحصول على اذن خطي بذلك من المجلس .

حظر مجاورة حفر المراحيض - المادة ٢٣ - (١) لا يجوز لأي شخص ان يسمح بوجود حفرة للمواد او لفاضورات ، او جورة مراحيض او حفرة راشعة او مكان او وعاء او شيء غير نظيف بالقرب من دورة المياه .

(٢) يكون المالك مسؤولاً عن ازالة او اصلاح او تغيير اية حفرة ومواد او حفرة فاضورات او حفرة مراحيض او حفرة راشعة او مكان او وعاء او شيء غير نظيف ، اذا كلفه رئيس المجلس بذلك باسعار كتابي ، فاذا تخلف المالك عن اجراء ما كلف به في الاشعار من نقل او اصلاح او تغيير ضمن المدة الممنوعة في الاشعار وعلى الوجه المقرر فيه ، يحق للمجلس ان يقوم بعملية ازالة او الاصلاح او التغيير وان يحصل النفقات من المالك .
حظر تبذير المياه - المادة ٢٤ - لا يجوز لأي مشترك او لشخص يسكن في عقار مشترك تورد اليه المياه ان يسمح بتبذير المياه بسبب وجود خلل في اية وصلة ، او ترك اية وصلة او حنفية مفتوحة ، ويترتب على المشترك ان يبلغ اللجنة فوراً عن اي خلل كهذا . كما يتب على مالك العقار ان يتخذ التدابير الضرورية في الحال لاصلاح ذلك الخلل .

السكرتون المفوضون - المادة ٢٥ - (١) لا يجوز لأي شخص ان يركب جهاز مياه ، او يغيره ، او يصلحه ، كما لا يجوز السماح لأي شخص الايام بما ذكره سبق ، الا اذا كان ذلك الشخص يحمل شهادة سكرتي صادرة من المجلس يصرح له بالقيام بالعمليات المذكورة ، ويقتضي على حامل رخصة السكرتة ان يبرزها لدى الطلب الى الشخص المفوض بذلك من المجلس او الى مالك العقار .

(٢) اذا كان من رأي المجلس ، في اي وقت من الاوقات ، ان شخصاً يحمل رخصة لتعطى مهنة السكرتة يقتضي هذا النظام ، قد تخلف او قصر في القيام بالشغل على وجهه يرضى به المجلس يجوز له ان يلغى رخصته ، وحشده لا يسمح لذلك السكرتي بتعطى مهنة السكرتة بمقتضى احكام هذا النظام .

استعمال المياه - المادة ٢٦ - لا يجوز لأي مشترك او لأي شخص يسكن في عقار مشترك ، او لأي شخص آخر ، ان يستعمل المياه الموردة بواسطة دورة المياه ، او ان يسمح باستعمالها لاية غاية خلاف النيات المذكورة في العقد المعقود لتوريد المياه الى تلك الدورة .

حظر نقل المياه - المادة ٢٧ - (١) لا يجوز لأي مشترك او لأي شخص يسكن في عقار مشترك مدت فيه المياه ان يسمح لأي شخص بنقل المياه من عقاره لاستعمالها لاية غاية من الغايات منها كانت الا بعد الحصول على موافقة خطية بذلك من المجلس .

(٢) لا يجوز لأي مشترك ان يستعمل المنياء لاسقاء المزروعات على اختلاف انواعها من خضار او اشجار او مشاق الا بعد الحصول على ترخيص خطي من رئيس المجلس .

حظر تلوين المياه - المادة ٢٨ : لا يجوز لأي شخص :
١ - ان يستعمل او يفعل في اي قسم من انشاءات مشروع المياه -

هذا من الفصل

ب- ان يطرح او يتسبب او يفتح بطرح او دخول اي جهاز او ثياب او مواد او اشياء الى اي انشاء من انشاءات مشروع المياه .

ج- ان يفتح او يفتح بوجه غير مشروع اي زوفايل او حنفية او حمام او محبس او صنوبر او منهل يخص انشاءات مشروع المياه .

د- ان يقوم باي شيء من شأنه ان يسبب تلوث المياه او اعاقه مجراها .

هـ- ان ينشيء او يغير او يقيم او يركب ضمن المنطقة اي خزان للمياه او حوض او بئر او صهريج او نفق او مضخة او مسورة رئيسية او انبوبة اضافية او حنفية او حمام او مضخة او آلة او اي انشاء او جهاز آخر من اجل خزن المياه او نقلها او توزيعها او قياسها او تنظيفها الا بعد ان يكون قد استحصل مقدماً على تصريح خطي من المجلس بشأن ذلك العمل .

تبليغ المستندات المادة ٣٩- ان كل فائمة حساب او مذكرة طلب او اشعار او اخطار او اي مستند من المستندات التي يقضي هذا النظام بوجوب تبليغها للمشارك يعتبر انه قد بلغ اليه تبليغاً كافياً اذا ارسل اليه بالبريد العادي او سلم الى المحل الذي يتعامل فيه عمله او محل اقامته فاذا ارسل اليه بالبريد العادي يعتبر انه قد بلغ اليه في اليوم الثاني من تاريخ ارساله الى المشترك في البريد يعتبر التبليغ الذي يتم بالتسليم في المحل الذي يتعامل فيه المشترك عمله او في محل اقامته انه قد تم حسب الاصول اذا سلم المستند من قبل احد موظفي المجلس الى المشترك او الى اي شخص يشتغل في المحل الذي يتعامل فيه المشترك عمله او الى اي فرد بالغ من افراد عائلة المشترك يقيم معه في مسكنه او اذا الصق على باب محل العمل او المسكن .

احكام مؤقتة المادة ٣٠- يقضي على مالكاو مشغلي عقار تورد اليه المياه من قبل المجلس حين يده العمل بهذا النظام ان يقدم خلال شهر من التاريخ المذكور طلباً الى المجلس وفقاً الى احكام المادة الثامنة من هذا النظام فاذا تخلف المالك او المشترك عن تقديم الطلب المذكور الى المجلس خلال المدة المذكورة يحق للمجلس ان يقطع المياه الموردة الى العقار المذكور .

المعقوبة - المادة ٣١- كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً عن كل مخالفة يرتكبها فاذا استمر ارتكاب المخالفة يعاقب بغرامة اضافية لا تزيد على جنيته واحد عن كل يوم يستمر فيه ارتكاب المخالفة بعد ابلغه اخطاراً كتابياً لتلك المخالفة من قبل رئيس المجلس او بعد ادائه ان لم يكن قد بلغ اخطاراً كتابياً كهذا .

فيه العمل بالنظام - المادة ٣٢- يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ اخذ الموافقة عليه من المراجع المختصة .

الذي

تودع طلب لتوريد المياه من قبل مجلس محلي قنصلية

(المادة ٨ من نظام « مشروع المياه » قنصلية لسنة ١٩٥٠)

اطلب توريد المياه -

أ- من اجل استعمالها في الشؤون المنزلية في العقار الكائن

(١) الذي يسكن فيه

(٢)

ب- من اجل سقي البساتين من اجل سقي

ج- من اجل كراخ خصوصي .

د- من اجل سقي الحيوانات التالية

هـ- من اجل العقارات التجارية التالية

و- من اجل البناء .

التوقيع

التاريخ

(١) يجب ان تذكر اوصاف العقار بالتفصيل واذا لم يكن مقسماً الطلب هو صاحب العقار يدرج اسم صاحب العقار .

(٢) ينبغي ان تذكر التفاصيل الوافية عن عدد واسماء العائلات التي تسكن فيه العقار .

عبد الرحيم السبع

رئيس مجلس قنصلية المحلي

احمد الحليل

متصرف لواء نابلس

اقتوت بموافقي

٣٠ - ٤ - ٥٠

شؤون الطيران المدني

يعين ان معالي وزير الداخلية قد وافق على استبدال اسم مطار « قلندية » باسم « مطار القدس » .

الموافقة

١- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن نقل مساعد مدير مكتب الصحافة والنشر سعد بك جمعة الى وظيفة سكرتير في رئاسة الوزراء بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٦ - ٥ - ١٩٥٠

٢- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن تعيين السيد محمد السالم الجنيدي لوظيفة مدير مدرسة في وزارة المعارف من الدرجة الخامسة .

٣- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن ما يلي :

أ- تعيين السيد وصفي التل لوظيفة مأمور احصاء من الدرجة السادسة .

ب- تعيين السيد عبد الرحمن الكودي لوظيفة مراقب لوازم من الدرجة السادسة .

٤- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن تعيين السيد محمد بشناق موظفاً في وزارة الخارجية من الدرجة الخامسة .

٥- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين السيد منير البليسي طبيب لسان في الجيش العربي الاردني بدرجة ملازم اول .

٦- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على طرد مرشح الضابط السيد احمد التل من خدمة الجيش العربي الاردني .

٧- وافق سماعة قاضي القضاة على تعيين الشيخ صالح يونس المحاسب كاتباً لحكمة معان الشريعة من الدرجة التاسعة اعتباراً من ١٦ - ٥ - ١٩٥٠ .

هذا من اجل

الاستملاك

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن استملاك بعض الاراضي في قرية البارحة والمبينة اوصافها ومساحتها في ادناه بقصد انشاء مدرسة عليها وفق المخطط المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك :

اسم القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	متر مربع	دوم	ملحوظات
البارحة	١٣ - ابو العجا	١٢	٤٠٧		ضمنها بئر ماء
البارحة	١٣ - ابو العجا	١٣	٤٠٩		ضمنها بئر ماء
البارحة	١٣ - ابو العجا	قسم من ١٤	٨٦		
البارحة	١٣ - ابو العجا	قسم من ١٣٩	٥٣٢	٢	
		مجموع المساحة	٤٣٤	٣	

تطبيق قانون ضريبة الاراضي

ادرج فيما يلي نص القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء العالي في جلسته المتعقبة بتاريخ ٧ - ٥ - ١٩٥٠ وافقون بتصديق حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ابيه الله .

« قرر مجلس الوزراء - بناء على تنسيب مدير الاراضي والمساحة والاستناد الى المادة الثالثة من قانون ضريبة الاراضي سنة ١٩٣٣ - الموافقة على ان تفرض ضريبة الاراضي على قطع الاراضي ذات الارقام ٢ و ٤ و ٥ من حوض زور دابو شامان رقم ٦ من اراضي غور الكثار من احوال قضاء السلط ابتداء من سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ المالية »

عن رئيس الوزراء
فلاح المداخنة

الاشهاد

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

* تعلن شركة « مافرو ميخالي وشركاه المسجلة في وزارة العدلية في اليوم السادس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٠ والمعلن عنها في العدد ١٥٥٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ - ٢ - ١٩٥٠ . انسحاب الشريكة السيدة فريته ارملة « مافرو ميخالي من الشركة اعتباراً من ١٠ - ١٢ - ١٩٥٠ .

* تعلن شركة « اوجاريد عباد واولاده المحذرة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٩ - ١٠ - ٤٩ والمعلن عنها في العدد ١٠٠١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ - ١١ - ١٩٤٩ . لها بالإضافة الى احوال التصديقات والقبضات في

تقوم بالأعمال التجارية والقومسيون ووكالات المعامل والشركات والافراد وبصورة خاصة القيام باعمال وكلاء وموزعين ومستوردين ومصدرين في المملكة الاردنية الهاشمية .

- * تعلن شركة مستودع الادوية الاردني الوطني المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩ ، والمعلن عنها في العدد ١٠٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢ - ١ - ١٩٥٠ التعديلات التالية :
- ١ - انسحاب السيدين حكمت التابلسي وناظم السخن من ادارة الشركة .
 - ٢ - تعيين السيد ممدوح السخن مديراً مفوضاً وله جميع الصلاحيات المنصوص عنها في نظام الشركة الداخلي بما في ذلك حق التوقيع عنها .
 - ٣ - انسحاب الشريك الدكتور عبد المجيد ابو حجلة من الشركة وانضمام السيد ممدوح ابو حجلة الاردني التابعة .
 - ٤ - تعتبر التعديلات المذكورة من تاريخ ٨ - ٥ - ١٩٥٠ .

* تعلن شركة باحات وتكسيات البتراء المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٦ ، والمعلن عنها في العدد ٨٧٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢ - ١١ - ١٩٤٦ التعديل التالي :

تؤلف ادارة هذه الشركة من السادة عبد الله قاسم الحوراني مديراً ومحمد سعيد اليوسف ونبيه الحساد اعضاء وهم مكلفون بادارة اعمال الشركة .

الاطباء والقابلات القانونية

- ١ - صرحت وكالة وزارة الصحة للدكتور الياش توفيق يوغوث الاردني التابعة بمطالبة مهنة طب الاسنان في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - صرحت دائرة الصحة في عمان للانسة اندريه دوس من التابعة الفرنسية بمطالبة مهنة القبالة في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٣ - صرح وكيل وزارة الصحة للقابلة القانونية ديبعة عثمان الشريف الاردنية التابعة بتعاطي مهنة القبالة في البلاد .
- ٤ - صرحت وكالة وزارة الصحة للسيدة بية حسن الحناط الاردنية التابعة بتعاطي مهنة القبالة في المملكة الاردنية الهاشمية .

المحامون

- ١ - دفع المحامون اسماعيل بك زهدي ونجيب باشا الشريد رسوم المحاماة لدى الحاكم الشرعية عن سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ .
- ٢ - دفع المحامي فايز بك الشهابي رسوم المحاماة عن سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ .
- ٣ - دفع المحاميان السيدان مختار الزريقا ومختار الدفات رسوم المحاماة عن سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ المالية .
- ٤ - دفع المحامي عازف بك الشبازي رسوم المحاماة عن سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ المالية .

هذا من الأصل

اعلان

تعلم وزارة المالية ان جلد المقبوضات رقم ٧٣٤٤٠١ - ٧٣٤٤٥٠ قد فقد بعد ان استعمل منه لغاية رقم ٧٣٤٤٣٠ يعتبر الجلد المذكور ملغى وعلى من يعثر عليه او على أي وصل يحمل رقماً من ارقامه غير المستعملة ان يرسله الى وزارة المالية والاقتصاد او يرسله الى اقرب محاسب .

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧
يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرع به في عموم اراضي قضاء الطفيلة باستثناء اراضي مدينة الطفيلة المشمولة بامر التسوية المؤرخ ١٢ - ٤ - ٩٤٩ والنشور في العدد رقم ٩٨٠ من الجريدة الرسمية وما عدا مناطق الابنية التابعة لها .
ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعائهم بموجب المادة الخامسة من القانون المشار اليه .
١٩٥٠ - ٥ - ١٣

محمد اسماعيل

عن مدير الاراضي والمساحة

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧
(١) - يعلن ان عمل تسوية الاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٥٠ .
الوصف : عموم اراضي قرية صقبة التابعة قضاء الطفيلة ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .
(٢) - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعائهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية صقبة .
(٣) - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان الحق معترفاً به او منازعاً فيه .
في ١٣ - ٥ - ١٩٥٠

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧
يعلن ان عمل تسوية الاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٥٠ .
الوصف : عموم اراضي قرية صقبة التابعة قضاء الطفيلة ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .

٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعائهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية عربة .
٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان الحق معترفاً به او منازعاً فيه .
في ١٣ - ٥ - ١٩٥٠
ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

اخبار للمهدين

عنان بن حمد هارون من طرابلس الغرب بني غازي المجهول محل الإقامة .
قروت رئاسة الاجراء حبسك المسدة القانونية بالنظر لكونك لم تدفع لدايتك الحزينة فابلغك لزوم دفع المبلغ المحكوم عليك به وقدره جنيهاً و ٨٨٠ مل والرسوم خلال خمسة ايام وبمكس ذلك ينفذ بحكم قرار المحبوسة ان لم تستأنف هذا القرار حسب الاصول .
التاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٥٠
مأمور اجراء عمان

مجلس النواب

نشر خطأ في العدد ١٠٢١ من الجريدة الرسمية اسم النائب السيد رشيد عبد الفتاح العزة عن قضاء الخليل والصواب السيد سعيد عبد الفتاح العزة .

تصحيح خطأ مطبعي

تبدأ صفحات عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٣ الخاص (بالعلامات التجارية) من رقم ٢٣٠ وتنتهي برقم ٣١٤ .

هذا من الشهل

النقد الاردني

قرر مجلس الوزراء العالي مجلسته المتعقد بتاريخ ١ - ٦ - ١٩٥٠ وبلاستناد الى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ اصدار القرار التالي :

١ - تصح اوراق النقد الاردني نفساً قانونياً اعتباراً من اليوم الاول من شهر تموز سنة ١٩٥٠ وذلك بالاستناد الى المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١١ و ١٣ و ١٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ .

٢ - تصح جميع الاوراق النقدية والمسكوكات المتداولة الان في المملكة الاردنية الهاشمية غير قانونية اعتباراً من اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٥٠ وذلك بالاستناد الى المادتين ١٤ و ٢٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ .

٣ - لكل من يجوزته اوراق نقد او مسكوكات فلسطينية الحق في استبدالها باوراق او مسكوكات اردنية خلال مدة شهرين تبدأ من أول تموز وتنتهي بغاية شهر آب سنة ١٩٥٠ وذلك بالاستناد الى الفقرة (ب) من المادة ١٦ من القانون .

امر

جادر عن وزير الداخلية

بالاستناد الى الصلاحية المخولة بموجب الارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ١٠٠٣ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٧ - ١٢ - ٤٩ أمر باستبدال اسم (لواء السامرة) باسم (لواء نابلس) اعتباراً من تاريخ ١ - ٦ - ١٩٥٠ .

وزير الداخلية
فلاح المداحه
١٩٥٠ - ٥ - ٢٩

قانون الاراضي (استهلاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

ليكن معلوما انني وفقاً للمادة الثالثة من الارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ١٠٠٣ من الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية الصادر في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٤٩ ، التي خولتني بخاصة الصلاحيات المخولة للشعوب السامي وفقاً لدستور فلسطين .

وأستناداً الى الصلاحية المخولة لي في الفقرة (٢) من المادة الثانية والشرين من قانون الاراضي (استهلاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣ وعملاً بجميع الصلاحيات الاخرى المخولة لي بهذا الشأن ، قدفوضت هيئة بلدية نابلس جميع الصلاحيات المخولة لي ، والقيام بجميع الالتزامات المترتبة علي بمقتضى أحكام القانون المذكور لاستهلاك قطعتي الارض المعروقتين بالقسم رقم ٢ و ٣ من قطعة تخمين ضريبة الاملاك في المدين تحت رقم ٢٤٠١٣ في نابلس التي تبلغ مساحتها ستة دونات و ٩٢ مترًا مربعاً ، والمبينة اوصافها على نسخة خارطة المساحة المرفقة التي لاني ارى ان الاستهلاك المذكور يعود بالنفع العامة على الجمهور .

والله اعلم بالصواب .

وزير الداخلية
فلاح المداحه

صفحة من الأصل

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

تعيين نائب لرئيس لجنة بلدية القدس بمقتضى المادة ٥١ من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ والمادة الثالثة من الارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ١٠٠٣ من الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ١٧ كانون أول سنة ١٩٤٩ .

أنا وزير الداخلية للملكة الاردنية الهاشمية ، قد عينت السيد حنا عطالله نائباً لرئيس لجنة بلدية القدس بدلاً من انطاس بك حنايا اعتباراً من اليوم الخامس عشر من شهر ايار سنة ١٩٥٠ وما دامت لجنة البلدية قائمة .

١٥ - ٥ - ١٩٥٠

وزير الداخلية
فلاح المداحنة

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ - ٤٥

تعيين عضو في لجنة بلدية القدس بمقتضى المادة ٤٨ من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ - ٤٥ والمادة الثالثة من الارادة الملكية السامية المنشورة في العدد ١٠٠٣ من الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية الصادر في ١٧ كانون أول سنة ١٩٤٩ .

بما ان معالي انطاس بك حنايا يعتبر مستقلاً من عضوية لجنة بلدية القدس ، لذلك فقد عينت السيد اسير عوضاً في لجنة بلدية القدس اعتباراً من اليوم الخامس عشر من شهر ايار سنة ١٩٥٠ وما دامت اللجنة قائمة .

١٥ - ٥ - ١٩٥٠

وزير الداخلية
فلاح المداحنة

لجنة تنظيم المدن الفرعية في قضاء الكرك

وافقت فخامة رئيس الوزراء على تعيين لجنة تنظيم المدن الفرعية في قضاء الكرك من الاشخاص المذكورة اجازاً في ايامه :

- ١ - متصرف اللواء رئيساً
- ٢ - رئيس البلدية عضواً
- ٣ - طبيب الحكومة عضواً
- ٤ - المعلمون اللقي اللواء الكرك عضواً
- ٥ - الحاج علي بن سليمان الصراوية عضواً
- ٦ - ايوب بك الصناعات عضواً

التجنسية الاردنية

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٥٧ تاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٥٠ المتضمن : منح كل من الامير حسين بن عبد العزيز والامير عبد الحميد بن عبد العزيز الجنسية الاردنية بالتجنس .

٢ - قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ - ٥ - ١٩٥٠ الموافقة على منح كل من السادة المدرجة اسماؤهم أدناه الجنسية الاردنية بالتجنس :

تابعه الآن

السيد خضر قعيد عواد الزناويط	عراقي
السيد سخييل حماد صلفيت	نجدي
السيد مسيفر مكي نودان	نجدي
السيد محمد حسين الرخيمي	نجدي
السيد علي حمود المطلق الكوء	نجدي
السيد عيسى عبد الله محمد مالك	حجازي
السيد صالح عبد الله شويبر	نجدي
السيد عثه خلف بالود الفرجه	حجازي
السيد الطيف حمد زريق الكبيس	عراقي
السيد ضحوي ربيدي شويحان	نجدي
السيد علي مجتهد محمد المساعد	نجدي

فقدان الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء العالي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٥٠ السماح لكل من محمد احمد الصفدي ومحمد حماده موسى ايوب ومسرة بنت محمود توفيق الكلاس بالتخلي عن جنسيتهم الاردنية لتجنس بالجنسية السورية .

عفو عام عن الاحكام

ادرج فيما يلي نص الارادة الملكية السامية المتضمنة اعلان عفو عام عن الاحكام :

عفو عام عن الاحكام

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ - ٥ - ١٩٥٠ ،

أمر باعلان عفو عام عن الاحكام ضمن المادى التالية :

- ١ - تبديل الاحكام القطعية الصادرة بحق الاشخاص المحكوم عليهم بالأعدام قبل تاريخ اعلان وحدة الضفتين الى السجن المؤبد .
- ٢ - تبديل الاحكام القطعية الصادرة بحق الاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، ويحق المحكوم عليهم بسجن القلعة مؤبداً الى سجن القلعة لمدة خمس عشرة سنة ، والمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤقتة او بسجن القلعة مؤقتاً ينزل عنهم ثلث مدد احكامهم .
- ٣ - اما الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن فينزل عنهم ثلث مدد احكامهم .
- ٤ - لا يشمل هذا العفو الاشخاص المحكوم عليهم بجرائم الاغتصاب والتعدي على العرض .
- ٥ - تشمل احكام هذا العفو الاشخاص المحكوم عليهم من قبل المحاكم العشائرية والمسكرية .
- ٦ - تدليس في هذا العفو ما يشمل الحقوق الشخصية الناشئة عن الجرائم التي تعدلت الاحكام الصادرة فيها بوجبه .

رئيس الوزراء
سميد المفتي

هكذا من الأصل

الموظفون

- ١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي:
 - ١ - ترقية السيد كمال الدجاني مساعد محامي الحكومة في الضفة الغربية الى الدرجة الخامسة .
 - ٢ - تعيين السيد عدى نسيب البيطار لوظيفة مساعد محامي الحكومة في الضفة الغربية من الدرجة السادسة .
 - ٣ - تعيين السيد حسني الطاهر الجبوري لوظيفة مساعد محامي الحكومة في الضفة الغربية من الدرجة السادسة .
- ب - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على استقالة السيد زهدي حشوه مساعد محامي الحكومة في الضفة الغربية من الخدمة اعتباراً من تاريخ ١١ - ٥ - ١٩٥٠ .
- ج - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن ترقية السيد محمد محمود الايدوني المحاسب في دائرة المصرف الزراعي الى الدرجة السادسة من تاريخ ١ - ٤ - ١٩٥٠ .
- د - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي المتضمن تعيين السيد فضل الدلقوني في دائرة الاحصاء من الدرجة السادسة .
- هـ - صدرت الارادة الملكية السامية بتوقيع السيد محمد النعين رئيس ديوان الشرعية في الضفة الغربية الى الدرجة السادسة من تاريخ ١ - ٦ - ١٩٥٠ .
- و - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي المتضمن تثبيت القاضي في محكمة عمان البدائية السيد صليبا الصناعات في خدمة الحكومة الدائم .
- ز - قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المتقدمة بتاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٥٠ احالة الصابط السيد علي الحضرا على التقاعد من تاريخ ١ - ٥ - ١٩٥٠ .
- ح - وافق معالي وزير الداخلية على استقالة السيد زار شمشاعة الكاتب في دائرة هندسة البلديات من تاريخ ١ - ٦ - ١٩٥٠ .

اعلان رقم ٦

عملاً بالصلاحيات الممنوحة لي بموجب المادة ١٧ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٦ ، وبالنظر لظهور اصابات بمرض الحمى القلاعية بين مواشي قرية مؤته اعلن ان قضاء الكرك موبوء بمرض الحمى القلاعية .

١ - ٦ - ١٩٥٠

وزير الزراعة

رافع الشاشي

اعلان رقم ٧

عملاً بالصلاحيات الممنوحة لي بموجب المادة ٢٦ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٦ ، اعلن ان ارباب عجلون خال من مرض الحمى القلاعية .

١ - ٦ - ١٩٥٠

وزير الزراعة

رافع الشاشي

الاستهلاك

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٦٣ بتاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٥٠ المتضمن استهلاك ما مساحته ثلاثة دونات و (٧٦٦) متراً مربعاً من القطعة رقم ٢٤ من حوض جنة رقم ١٧ من اراضي الكنة بقصد ضمها الى مستنبت دائرة الاراضي والمساحة وفق المخطط المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٨٧ بتاريخ ٢٩ - ٥ - ١٩٥٠ المتضمن اعتبار استهلاك الاراضي والاملاك المبنية مفرداتها ومساحتها واحياء اصحابها تابعاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

صاحب الملك	بناء	متر مربع
ملك ودة المرحوم جواد بك خوات		٥٠
السيد محمد الديوانية		٤٠
السادة صبحي الحاج حسن ورشدي باشا الصفدي		١٢٠
امين صالح مرعي واجد الكايد الدياس		٢٣
صبحي الحاج حسن والمرحوم رشدي باشا الصفدي		١٢٨
صبحي د. ابراهيم الحاج حسن والمرحوم رشدي باشا الصفدي		٩٠
صبحي د. ابراهيم الحاج حسن والمرحوم رشدي باشا الصفدي		٣٨
مشتاق وشوكت عصفور		١٦٥

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم (٦٢) بتاريخ ٢٢ - ٥ - ١٩٥٠ المتضمن استهلاك الاراضي والاملاك المبنية مفرداتها ومساحتها واحياء اصحابها تابعاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ .

١ - اعتبار استهلاك الاملاك المبنية مساحتها واحياء اصحابها بادناه بنية دمج مواقعها في السعة المقررة للشارع العام المار بمحيط القلعة وفق المخطط العمومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

صاحب الملك	ساحة (متر مربع)	بناء (متر مربع)
السيد محمد عبد الهادي عصفور	٩	٢٧
محمد سليمان عبد	٥	٢٩
عاجي كامل العسالي	٣٩	٢٧

٢ - اعتبار استهلاك ما مساحته (٧٢) متراً مربعاً من ملك السيد محمود خضر بنية دمج موقعه في السعة المقررة للشارع العام بمحيي القلعة وفق المخطط العمومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

هكذا من الأصل

٣- اعتبار استهلاك ما مساحته (١٤) متراً مربعاً و (٥٠) سنتيمتراً مربعاً من مئة و رة المرحوم عثمان ابي منور بقة دمج موقعه في السعة المقررة للخدمة المعروفة بدخلة القروي وفق مخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

٤- اعتبار استهلاك ما مساحته (٦٣) متراً مربعاً من بناء براكة و (٩٣٢) متراً مربعاً من ساحة يملكها السيد سليمان صليبا بقة دمج موقعها في السعة المبينة لشارع المحطة و لشارع القصر الملكي وفق مخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

٥- اعتبار استهلاك الاملاك المبينة مساحتها واسماء اصحابها في اذناه بقة دمج مواقعها في السعة المقررة للطريق العام الذي يصل شارع المسلخ البلدي الجديد بشارع المسلخ البلدي القديم وفق المخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

بناء (متر مربع)	ساحة (متر مربع)	صاحب المالك
٦٥	٦٥	السيد عزت مصطفى
٧٠	٧٠	السيد محمد الترك
٤٠	٤٠	الحاجة حليمة احمد
٩٨	٩٨	الشيخ سلط العبود
٨٢	٨٢	السيد عثمان حسن
٣٨	٣٨	ورقة المرحوم ابو خليل الكردي

٦- اعتبار استهلاك ما مساحته (٩٣) متراً مربعاً و (٥٠) سنتيمتراً مربعاً من ملك احمد صدي بك الجندي بقة دمج موقعه في السعة المبينة لشارع العام المؤدي للمسلخ البلدي وفق مخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

٧- اعتبار استهلاك ما مساحته (١٤٤) متراً مربعاً و (٧٥) سنتيمتراً مربعاً من ارض السيد بدري سليمان رمضان بقة دمجها في السعة المقررة لشارع العام المار بجهة المصاروة بجبل عمان الجديد وفق مخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك .

« اعلان »

اعلن بتفويض احكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله ان بلدية العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاجراء القرار اللازم باعتبار استهلاك ما مساحته ٧٦ متراً مربعاً من ارض السيد رشاد المني بقة دمج موقع هذه المساحة في السعة المبينة لشارع العام بطريق السلط كما يقتضي بذلك المخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله .

رئيس بلدية العاصمة

(خزانع المجالي)

« اعلان »

اعلن بتفويض احكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله ان بلدية العاصمة عازمة بعد مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاجراء القرار اللازم باعتبار استهلاك الاملاك الموضحة مساحتها واسماء اصحابها في اذناه بقة دمج مواقعها في السعة المبينة لشارع الهاشمي كما يقتضي بذلك مخططة العمومي المصدق مشروعاً للتفيع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ ومعدله

رئيس بلدية العاصمة

(خزانع المجالي)

١١ - ٥ - ١٩٥٠

اسم صاحب المالك	ساحة	طابق ارضي	طابق علوي
س متر مربع	س متر مربع	س متر مربع	س متر مربع
السيد رشدي السخودي	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٤٤ و ٠٠
السيد عيسى ابو تفاع	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٣ و ٠٠
السادة انور السخودي وشركاه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٣ و ٠٠
السادة ورثة غالب باشا الشغلان	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٥ و ٥٠
دائرة الاوقاف	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٦ و ٠٠
السيد مصطفى الزيات	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٧ و ٠٠
السادة تيسير الجعفي وشركاه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٣ و ٥٠
السادة سليمان باشا السكر وشركاه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٢٩ و ٠٠
الحاج خليل عبد الحافظ الجولاني	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٢٥ و ٠٠
السادة عبد المجيد لغزي وشركاه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٨٤ و ٥٠
السيد ابراهيم منكو	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٩٦ و ٥٠
السادة رفقة العبدالله	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٢٧ و ٠٠
دائرة الاوقاف	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٢٠ و ٠٠
السيد محمد علي كلبونه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٤٢ و ٠٠
السيد سامي عصفور	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٢٢ و ٠٠
السيد يعقوب كلبونه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٣٩ و ٠٠
السادة ابراهيم خورما واخوانه	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٨٠ و ٠٠
السيد مصطفى السالم	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٢٨ و ٠٠
دائرة الاوقاف	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٢٧ و ٠٠
السيد الياس خورما	١٩ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٨٦ و ٠٠
السادة ورثة مسعود جاسوس	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٥٥ و ٥٠
السيد الياس خورما	٨٥ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٤١ و ٠٠
السيد الياس خورما	٥٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٥٣ و ٥٠
السيد ميروني انتيكاجيان	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٤٥ و ٠٠
دائرة الاوقاف	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٦٣ و ٠٠
السيد محمود بارطو	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	١٥٠ و ٠٠
السيد سعيد القروي	٢٧ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠
السيد ابراهيم منكو	٢١٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠

هذا من الأصل

بني

طابق ارضي	طابق علوي	ساحة	اسم صاحب الملك
س متر مربع	س متر مربع	س متر مربع	
٧٢ و ٠٠	٥٦ و ٠٠	١٣ و ٠٠	السيدان عبد و جمال السوداني
٢١ و ٠٠	٢١ و ٠٠	٠٤ و ٠٠	السادة عبد السوداني وشركاه
٥٨ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٦ و ٠٠	السادة عبدالله ابراهيم واخوانه
٤٩ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٣ و ٠٠	السيد يعقوب علي جور
١٧ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد محمود زكريا
١٣ و ٥٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد العبد ابو صوفه
١٦ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	فخامة س. د. باشا المفتي
٣٥ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	الحاج حسن الكسواني
١٩ و ٥٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد حافظ صالح الكسواني
٤١ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد محمود الترنسي
٤٢ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد محمود الكسواني
٤٤ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد يوسف البليدي
١٧ و ٥٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السادة ورنه خليل داوود
٣٤ و ٥٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد احمد البليدي
٧٤ و ٥٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد زهدي عصفور
١٢ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السادة ورنه محمود ماما
٢٧ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد رسلان الكسبح وورثة ماما
٤٧ و ٠٠	٤٧ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد داوود عصفور
٠٠ و ٠٠	٢٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد حدي الديرياني
١٩ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السيد رسلان الكسبح
٣٨ و ٥٠	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	الحاج ذيب الحلواني
٠٠ و ٠٠	٠٨ و ٠٠	١٠٣ و ٠٠	السيد احمد ملخص
٤١ و ٢٥	٠٠ و ٠٠	٠٠ و ٠٠	السادة ورنه يوسف السكر

اعلان

مجلسا باحكام المادة السادسة من قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ تنشر في ادناه قائمة تشين قطع الاراضي المبينة في ادناه الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي بتاريخ ٧-٥-١٩٥٠ المقترون بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد العظم المنشور في العدد (١٠٢٥) من الجريدة الرسمية الصادر بمقتضى المادة الثالثة من القانون المذكور.

القضية	السلط	اسم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	قيمة محصول القطعة	مدير الاراضي والبلدية
قرية	رقم الكتار	رقم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	قيمة محصول القطعة	مدير الاراضي والبلدية
فوق الكتار	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢	٤٠٦	ج. ف. ولبول
				٤	٦١١	مدير الاراضي والبلدية
				٥	٦١٩	مدير الاراضي والبلدية
					٣٥٠	مدير الاراضي والبلدية
					٦٨٥	مدير الاراضي والبلدية
					٢٧٧	مدير الاراضي والبلدية

الاعلان

صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧
 (الشرق) وفقا للبيانات الموضحة تاليا :
 اسم الشركة
 اسماء الشركاء
 مركز الشركة
 اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون

شركة معرض زهرة الشرق
 محمد علي شحوط - سوري طالب الجليلاني - سوري
 عمان
 كل من الشريكين مجتهدين ومتفردين
 ٢٥٠٠٠ جنيه فلسطيني
 ٢٠٠٠٠ جنيه فلسطيني
 ١ - ٤ - ١٩٥٠ راجل غير مسمى
 تعاظم اعمال التجارة بالجملة والفرق والاستيراد والتصدير والقومسيون
 اعمال الشركة
 السادة سابا وشركاهم (محاسبون وفاحصو حسابات)
 فاحصو الحسابات
 اعلان صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧
 تعلن شركة نورسي وتم المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٠ والمعلن عنها في العدد ١٠٠٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ - ١ - ١٩٥٠ انضمام السيد احمد تيم الى الشركة اعتبارا من ٢٧ - ٢ - ١٩٥٠ . وقد اصيحت الشركة تدعى (شركة تيم وشجاع وشركاهم) .
 اعلان صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧
 تعلن شركة مواد البناء الاردنية المحدودة الضمان المسجلة في وزارة العدلية في اليوم العشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٦ ، والمعلن عنها في العدد ٨٦٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٩٤٦ بلنها قد قررت زيادة رأسمالها وابلاغه الى ١٩٥ الف جنيه فلسطيني بدلا من ١٠٠ الف جنيه .

المحامون

دفع المحامي الشيخ عبد الله الشريف رسوم المحاماة الشرعية عن سنة ١٩٥٠ .

اعلان

يعلن للجميع ان جدول الحقوق العائد لاراضي قرية مكاور التابعة قضاء مادبا قد علق بدائرة تسجيل مادبا بتاريخ ٢٧ - ٥ - ١٩٥٠ فلي كل من يود الاطلاع على الجدول المذكور ان يراجع المحلات المبينة ادناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقا للمادة الثامنة من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧ .
 دائرة الاراضي - عمان
 دائرة التسجيل - مادبا
 مختار قرية - مكاور
 محمد اسماعيل
 عن مدير الاراضي والمساحة

هذا من الأصل

اعلان تسوية

صادر بموجب ائادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

- ١ - يعلن ان عمل التسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس من شهر حزيران سنة ١٩٥٠
الوصف : محوم اراضي قرية القبة من قرى بني حسن التابعة قضاء جرش مع محوم الاراضي الواقعة بين اراضي القرية المذكورة ونهر الزرقاء المحدودة شرقاً بالحد الشرقي من سوط خريسان رقم ٢١ شمالاً اراضي قرية القبة غرباً بالحد الغربي من سوط عزيزان الشمالي رقم ٢٢ جنوباً وادي الزرقاء .
- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية القبة .
- ٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تلك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

١٩٥٠ - ٥ - ٢٩

محمد اسماعيل
عن مدير الاراضي والمساكنة

قرار امهال

صادر من محكمة جنايات عمان

لما لم يقبض على المتهم زكي الصوري من اهالي الشونة المتهم به جرم التعدي لملك عرض فقد منح من جانب وثلاثة محكمة جنايات عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليعلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

قرار امهال

صادر من محكمة جنايات عمان

لما لم يقبض على المتهم ذيب محمد علي الصغير من اهالي قرية بتيير التابعة القدس المتهم به جرم محاولة السرقة فقد منح من جانب وثلاثة محكمة جنايات عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليعلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

قرار امهال

صادر من محكمة جنايات عمان

لما لم يقبض على المتهم عيسى عايد الحمود الطويلي من اهالي قرية وادي النير المتهم به جرم القتل فقد منح من جانب

رئاسة محكمة جنايات عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليعلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

قرار امهال

صادر من محكمة بدابة الكرك الجناية

لما لم يقبض على زعل بن عبد التادر العوران من اهالي صنفه المتهم به جرم اطلاق الرصاص بقصد القتل فقد منح من جانب وثلاثة محكمة الكرك مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليعلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

١٩٥٠ - ٥ - ٢٠

قرار امهال

صادر من محكمة بدابة الكرك الجناية

لما لم يقبض على سالم بن عتيق المزايده من اهالي بني عطية المتهم به جرم السرقة الموصوفة فقد منح من جانب وثلاثة محكمة الكرك مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليعلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

١٩٥٠ - ٥ - ٢٠

تصحيح اخطاء مطبعية

- * وردت خطأ كلمة (مستعجلة) في نهاية الفقرة (أ) من الامر المتعلق بمنع وتهديد الاستيراد والتصدير المنشور في الصفحة (٣١٧) من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٤ والصواب (مستعجلة) .
- * تشطب كلمة (سكن) الواردة في السطر الثالث من المادة (٣) من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٠ (قانون تعديل قانون المالكين والمستأجرين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٣) والمنشور في العدد ١٠٠٩ من الجريدة الرسمية لشهرها خطأ .

هذا من الأصل